2026

في هذا العدد

لبنان بين تراكم الإستحقاقات في إقليم مُتحوّل

مع بداية العام الجديد، تتوجه "الامن العام" باسم المدير العام للامن العام واسرة التحرير بالتهنئة الى جميع اللبنانيين وعسكريي المديرية، ويتمنون ان يكون عاما ملؤه الخير والسلام وعودة الاستقرار الى ربوع الوطن.

مع نهاية عام وبداية عام جديد، يتموضع لبنان على مفترق طرق في مشهد اقليمي تتنازع فيه المصالح والنفوذ والايديولوجيات، تتجاذب عليه الاستثمارات على انواعها، وتنتصب امام شعوب المنطقة وحكامها برامج وخطط واستراتيجيات متعددة ومختلفة.

في هذا السياق المضطرب، يدخل لبنان مرحلة مفصلية لا تشبه ما سبقها، لا من حيث حجم الملفات المتراكمة، ولا من حيث ضيق هامش المناورة، ولا من حيث تداخل الداخلي بالإقليمي والدولي، ولا حتى من حيث ضيق الزمن السياسي.

المرحلة المقبلة ليست مجرد استحقاقات عابرة، بل اختبار لقدرة الدولة في بداية عامها الثاني، على استعادة معنى القرار، ومعنى الزمن، ومعنى الاولويات وتوزع اهميتها بين السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعسكري.

في صدارة الملفات، يقف ملف الاصلاحات الاقتصادية والمالية، بوصفه المدخل الاجباري لأي تعاف محتمل. ولم يعد النقاش يدور حول ضرورة الاصلاح، بل حول كلفته ومن يتحملها، وكيف توزع اعباؤه بين الدولة والمصارف والمودعين.

الفجوة المالية التي تكشفت منذ عام 2019 لم تعد رقما ماليا، بل جرحا اجتماعيا مفتوحا، يهدد ما تبقى من الثقة بين المواطن والدولة. ومعالجة الودائع، ستكون معيارا اخلاقيا وسياسيا لأي خطة تعاف، ومؤشرا على ما إذا كان النظام المصرفي مستعدا لتغيير قواعده وتصحيح اخطائه، أم يكتفي بإعادة تدوير خسائر المودعين.

الى جانب ذلك، يطل ملف المفاوضات مع اسرائيل بوجهه المركب: أمني، سيادي، وانساني. فجنوب لبنان لا ينتظر فقط تثبيت خطوط او تفاهمات، بل ينتظر عودة ابنائه الى ارضهم، واعادة اعمار ما دمرته الحرب وما تلاها من جولات تصعيد متكررة، ولم تتوقف. والعودة هنا ليست مسألة تقنية او لوجستية، بل فعل سياسي بامتياز، يرتبط بقدرة الدولة على توفير الحد الادنى من الامان والاستقرار، وعلى حماية مواطنيها لا تحويلهم الى رهائن دائمة للتوازنات والشروط الاقليمية.

ولا يقل ملف النازحين تعقيدا وخطورة. فهو يتجاوز البعد الانساني الى قلب التوازنات الاجتماعية والاقتصادية، ويختبر قدرة الدولة على صياغة سياسة واضحة، بعيدا من الشعبوية والتحريض من جهة، والانكار والتأجيل من جهة اخرى. فأي مقاربة لهذا الملف مع ملف اللاجئين الفلسطينيين، ستنعكس مباشرة على الاستقرار الداخلي والتوازن الاجتماعي.

اما في مسألة عملية اعادة الاعمار، فهي بدورها ليست مجرد مشروع انشائي، بل مرآة لعلاقة لبنان بالعالم. أي اعمار؟ وبأي تمويل؟ وتحت أي شروط؟ وهل ستكون مدخلا لإعادة انتاج تحاصصي، ام فرصة نادرة لإرساء معايير شفافة وربط التنمية بالحوكمة؟ هذه الاسئلة ستحدد ما إذا كانت اموال الاعمار ستتم ادارتها فوق الركام، ام فوق اصلاح حقيقي.

اما ملف الغاز، فيحمل وعودا تفوق حجمه الفعلي. فهو ليس عصا سحرية، لكنه قد يكون رافعة سياسية بطابع استثماري - اقتصادي إذا أحسِن التعامل معه. المشكلة ليست في الموارد بقدر ما هي في ادارة الموارد، وفي قدرة الدولة على منع تحويل الغاز الى مورد جديد للصراعات الداخلية، او الى غنيمة اضافية.

كل هذه الملفات وغيرها، تتقاطع مع استحقاق الانتخابات النيابية في ربيع 2026، على ان تجري في مناخ حضاري. الانتخابات المقبلة ليست مجرد تجديد للمجلس النيابي، بل استفتاء على المسار الذي سيسلكه البلد، اما تثبيت منطق ادارة الانهيار، أو فتح كوة نحو اعادة بناء الدولة.

لا يملك لبنان ترف الخيارات الواسعة، لكنه يملك هامش القرار. المرحلة المقبلة ستكشف ان كان هذا الهامش سيستثمر لصالح مشروع وطني جامع، ام سيهدر مرة اخرى في حسابات قصيرة الامد، فيما البلد يعيش على حافة الانتظار.

"الامن العام"